جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

كلية : الآداب واللغات

قسم : اللغة العربية وآدابها

السنة : الثالثة ليسانس .

التخصص : لسانيات عامة

اسم المقياس : أصول النحو (محاضرة)

المجموعة : الثانية

الفوج : 6-7-8-9-10-11-12 .

الدكتور : عبد الحميد كحيحة .

المحاضرة الأولى :

قواعد الاحتجاج اللغوي ومصادره

يمكن حصر المصادر اللغوية التي استقى اللغويون العرب منها مادتهم في ما يلي :

1- القرآن الكريم
2- القراءات القرآنية
3- الحديث النبوي الشريف
4- الشعر
5- الشواهد النثرية

هذه هي المصادر التي كانت تمثل بالمفهوم الحديث **المدونة اللغوية للعربية** التي عاد إليها الدارسون القدماء من لغويين ونحاة في دراستهم للعربية واستنباطهم قواعدها وهذه المصادر هي :

1- القرآن الكريم :

وقد وقف منه اللغويون موقفا موحدا ، وقبلوا كل ما جاء فيه ، ووضعوه في أعلى درجات الفصاحة ، واعتبروه خير ممثل للغة الأدبية المشتركة ، ولم يسجل عن أحد من اللغويين أنه قد تعرض لشيء مما جاء في المصحف بالنقد والتخطئة .

والمراد بالقرآن : النص القرآني المثبت في المصحف ، وهو غير القراءات

يقول الزركشي في البرهان: " القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، **فالقرآن** هو الوحي المنزل على محمد (ص) للبيان والإعجاز ، و**القراءات** :هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها ..."

2- القراءات القرآنية :

وهي :" الوجوه المختلفة التي سمح النبي(ص) لقراءة نص المصحف بها قصدا للتيسير ، والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربية ".

ويقول في هذا الشأن ابن الجزري قي كتابه : " النشر في القراءات العشر " ما يلي : كانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى يعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها ، ومن حرف إلى حرف آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج ،لاسيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتابا ، كما أشار إليه الرسول (ص) حين أتاه جبريل عليه السلام فقال له: " إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك

القرآن على حرف" ، فقال الرسول (ص): " أسأل الله معافاته ومعونته إن أمتي لا تطيق ذلك ولم يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف"

3- الحديث النبوي الشريف :

لقد اشتهر بين الباحثين بأن قدماء اللغويين والنحاة كانوا يرفضون الاستشهاد بالحديث في اللغة ، فلا يستندون إليه من إثبات الألفاظ أو وضع القواعد بالرغم من أن القدماء لم يثيروا هذه المسألة ، ولم يناقشوا قضية الاحتجاج بالحديث ولم يصرحوا برفض الاستشهاد به ، وإنما يعود ذلك إلى استنتاج المتأخرين عندما لاحظوا أن القدماء لم يستشهدوا به ، فبنوا على ذلك الرفض بالاستشهاد به وعللوا ذلك .

حيث يقول الشيخ الاسكندري : " مضت ثمانية قرون والعلماء من أول أبي الأسود الدؤلي إلى ابن مالك لا يحتجون بلفظ الحديث في اللغة إلا الأحاديث المتواترة " .

كما يقول أبو حيان معترضا على ابن مالك لاستشهاده بالحديث : " على أن الواضعين الأولين في علم النحو والمستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء و عيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، وكمعاد والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعوا ذلك ".

4- الشعر :

كان للشعر أهمية كبرى قياسا بالمصادر الأخرى ، إذ اعتبر الدعامة الأولى وصارت كلمة الشاهد مقصورة على الشعر فقط .

وشدة اهتمام اللغويين والنحاة بالشعر تكمن في أنهم كانوا يستشهدون حتى بالشعر المجهول القائل إن صدر عن ثقة يعتمد عليه ، فأبيات سيبويه مثلا : كانت عندهم أصح الشواهد ، وتداول روايتها والاستشهاد بها رغم الجهل بقائليها وما نسب لأصحابه من شواهد سيبويه كان حادثا بعده وكان في حدوده (1050) بيتا إذ اعتنى الجرمي بنسبتها ، حيث يقول " نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا ، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها فأثبتها ، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائليها "

وقد قسم اللغويون الشعراء إلى طبقات لتحديد الطبقات التي يستشهد بشعرها والطبقات التي لا يستشهد بشعرها وهي كما يلي :

- الشعراء الجاهلون أو شعراء ما قبل الإسلام
- الشعراء المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام .

- الشعراء الإسلاميون وهم الدين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق .
- الشعراء المولدون مثل بشار بن برد وأبي نواس .

الطبقتان : الأولى والثانية يستشهد بشعرهما إجماعا أما الطبقة الثالثة فالصحيح جواز الاستشهاد بشعرها ، إلا أن هناك مجموعة من اللغويين والنحاة كأبي عمرو بن العلاء و عبد الله بن إسحاق كانوا يلحنون بعض الشعراء كالفرزدق والكميت وكانوا يعدونهم من المولدين .

أما الطبقة الرابعة فالصحيح أن لا يستشهد بكلامها مطلقا، ومنهم من أباح الاستشهاد بكلام من يوثق به منهم ومن هؤلاء الزمخشري الذي كان يحتج بشعر أبي تمام في الكشاف .

5- الشواهد النثرية :

يقول ابن رشيق القيرواني في كاتبه العمدة :" ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون "، ويستطرد فيقول : " فلم يحفظ من المنثور عشره ، ولا ضاع من الموزون عشره ".

والشواهد النثرية تشمل نوعين من المادة اللغوية :

الأول : ما جاء في شكل خطبة أو وصية أو مثل أو حكمة أو نادرة ، وهذا يعد من آداب العرب الهامة ويأخذ في الاستشهاد به مكانة الشعر وشروطه .

الثاني : ما نقل عن بعض الأعراب ومن يستشهد بكلامهم في حديثهم العادي دون أن يتحقق له من التألق والذيوع مثل ما تحقق للأول .

ولقد وضع اللغويون شروطا تشمل الزمان والمكان بالنسبة لهذا النوع من المادة ، فأما من حيث الزمان فإن عرب الأمصار لا يستشهد بكلامهم بعد نهاية القرن الثاني الهجري ، وأما عرب البادية فإن الاستشهاد بكلامهم قد حدد بنهاية (ق 4 هـ) .

وما من حيث المكان ، فقد ارتبط بفكرة البداوة والحضارة ، وكلما كانت القبيلة بدوية أو أقرب إلى البداوة كانت لغتها أفصح والثقة فيها أكثر ، وكلما كانت متحضرة أو أقرب إلى حياة الحضارة كانت لغتها محل شك ومثار شبهة ، ولذلك تجنبوا الأخذ عنها .

المحاضرة الثانية :

القياس بين المناطقة والفقهاء والنحاة.

1- تعريف القياس:

القياس في اللغة مصدر:قاس يقيس بمعنى قدّر،وقارن الشيء بالشيء لمعرفة مقداره بالنسبة إليه،وقاس الحبل قارنه بآلة قيس لمعرفة طوله.

وعلى هذا الأساس يقتضي القياس:

1- وجود شيئين على الأقل يكون أحدهما معيارا للآخر أي أصلا و آخر فرعا.

2- المقارنة بين شيئين فلا فائدة لوجودهما إذا لم تحصل مقارنة بينهما للتقريب.

3- وجود شبه بين الشيئين.

وتعريفه اصطلاحا:مساواة فرع لأصل في علة حكمه.

أنواع القياس:

1ــ قياس المنطق : وهو إحدى الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية،وقد عرفه أرسطو في كتابه(المباحث) بأنه الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنها بالضرورة شيء آخر.

2- قياس الفقه: هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علة الحكم وبه ترد الأحكام الاجتهادية إلى الكتاب والسنة.

وأثر هذا القياس في النحو واضح.

3- قياس النحو: نشأ من تصور النحاة لفكرة الأصل والفرع في النحو،وجعلوه منهجا يقابل السماع، وقد فتنوا به،<< وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل>>.

المحاضرة الثالثة :

العلة و أنواعها

تعريف العلة

العلة هي السبب الذي يوجب الحكم للفظ ما ، فيندرج ضمن شبيهه لتحصيل القاعدة .

ولقد نالت حظها لدى علماء النحو ، لأنها المحور الأساس في الدرس النحوي ، فخصها بعض النحاة بالتأليف كالعلل في النحو لقطرب (206 هـ) و علل النحو لابن كيسان (320 هـ) و الإيضاح في علل النحو للزجاجي (337 هـ) و النحو المجموع على العلل لبرمان (345 هـ) و علل النحو لابن الوراق (381 هـ) و اللباب في علل البناء و الإعراب للعكبري (616 هـ) ، وكان ابن مضاء القرطبي (592 هـ) من النحاة الذين تبرموا من هذه العلل ، و جعلها مركزا ينطلق منه في الرد على النحاة ، و في تبيين تمحلهم في الجدل و التعليل ، و سنخصه ببعض الحديث في موضعه .

كنا قد ذكرنا أن العلة هي الركن الرابع من اركان القياس . و هي التي تبرر ذلك الحكم و توجبه . و النحاة يعللون لإعرابهم بالعلة الظاهرة أو المقدرة . مثل ذلك : ما حكم نائب الفاعل ؟

فالفاعل أصل ، و نائب الفاعل فرع ، و العلة الموجبة لقياس الثاني على الأول هي الإسناد ، و حكم الفاعل الرفع . فيكون حكم نائب الفاعل الرفع كذلك .

ومن هذا المثال ان العلة عنصر أساس في عملية المقايسة ، إنها سبب الظاهرة المدروسة . و ما يمكن ان يكون موضوعا للبحث من الظواهر اللغوية كثيرا جدا ، ولذلك لا تكون العلة واحدة بل متعددة . وقسمها الزجاجي إلى ثلاث علل : تعليمية و قياسية و جدلية نظرية .

العلل التعليمية :

وهي ما يحتاج اليه قياس التعميم ، و عرفها الزجاجي بقوله : " هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب " كأن نقول : الفاعل مرفوع لأنه مسند إليه ، أو المبتدأ مرفوع لأنه مسند إليه أو نائب الفاعل لأننا سمعناه هكذا ، من العرب .... فهذه العلل وسائل ضبط لكلام العرب و هي ضرورية لكل متعلم للنحو . هكذا تعلمناه و نعلمه .

و العلة التعليمية ملمح من ملامح الشبه الذي يقرب بين شيئين ، فيجعلهما تحت حكم واحد . و بذلك تستمر اللغة تتجدد وفق نظامها الأصيل فيتصل اللاجق بالسابق من دون عناء .

وابن مضاء القرطبي – وان كان قد رفض العلة النحوية – لا ينكر هذا النوع من العلل ، و يسميها (العلل الأول)، و يمثل لها فيقول : " وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد : لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل، وكل فاعل في العربية مرفوع " و يقتصر رفضه على العلل الثواني و الثوالث ، و هي ما سماها الزجاجي بالعلل القياسية و الجدلية .

العلل القياسية :

لا يعرفها ، لكنه يأتي لها بمثال فيقول : لم وجب أن تنصب (إن) الاسم في : إن زيدا قائم. فيقال : لأنها و أخواتها ضارعت الفعل المعتدي إلى مفعول، فحملت عليه ، فأعملت إعماله لما ضارعته.

وواضح أن السؤال هنا يختلف عن السؤال الأول، فكان الوقوف عند الظاهر كافيا في الجواب الأول، أما في الثاني فإنه ينزع إلى معرفة الأسباب. و من هذا التحليل يمكن ان نعرفها كالآتي : " هي التي يتوصل بها إلى إثبات أصل الحكم بالإعتماد، أو بإفتراض شبه بين المقيس و المقيس عليه " و سماها بعضهم: قياس الشبه أو قياس العلة.

قال محمد الخضر حسين :" يقيس النحاة بعض أنواع الكلم على بعض ، إذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، و يسمى هذا القياس قياس الشبه " ثم قال : " و قد يبني القياس على اشتراك المقيس و المقيس عليه في العلة التي تقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها، و يسمى هذا الضرب قياس العلة ".

العلل الجدلية النظرية

يقول الزجاجي : " هي كل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا. مثل أن يقال :فمن أية جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ و بأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلية ؟ أبالحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة ؟ فيقال مثلا فيها ثلاثة أحرف أم أربعة.و الأفعال كذلك . و هذه خطوة ثالثة حول البحث في الأسباب ... وهو توغل شديد في البحث النحوي .

المحاضرة الرابعة

العوامل اللفظية و المعنوية

أحصى الجرجاني العوامل، فوجدها مائة عامل، و ألف كتابا فيها، وهي تنقسم إلى معنوية و لفظية ، و تنقسم اللفظية إلى سماعية و قياسية :

أولا العوامل المعنوية،وهي:

1- العامل في المبتدأ و الخبر
2- العامل في الفعل المضارع المرفوع

ثانيا العوامل اللفظية،وهي :

1- العوامل القياسية: وهي سبعة :
- الفعل
- اسم الفاعل
- اسم المفعول
- الصفة المشبهة
- المصدر
- الإسم المضاف
- الاسم التام . مثل أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها مثل : عشرون دينارا

2- العوامل السماعية وهي ثلاثة عشر:
- حرف الجر (الباء،من ، إلى ، في ، اللام ، رب ، على ، عن ، الكاف ، مذ ، منذ ، حتى ، واو القسم ، تاء القسم ، حاشا ، خلا ، عدا)
- الحروف المشبهة بالفعل (إن ، أن ، كأن ، لكن ، ليت ، لعل)
- حرفان يرفعان الاسم و ينصبان الخبر (لا و ما المشبهان بليس)
- حروف تنصب الاسم المفرد (الواو بمعنى مع و إلا للإستثناء ويا و أي و هيا و أيا و الهمزة)
- حروف تنصب الفعل المضارع (أن ، لن ، إذن ، كي)
- حروف تجزم الفعل المضارع (إن ، لم ، لما ، لام الأمر ، لا الناهية)
- أسماء تجزم الفعل المضارع على معنى (إن) الشرطية (من ، أي ، ما ، متى ، مهما ، أينما ، أنى ، حيثما ، إذما) .

- أسماء ينتصب ما بعدها على التمييز (من واحد إلى تسعة إذا ركبت مع العشرة ، و كم ، وكأين ، و كذا)
- كلمات هي اسماء أفعال ، منها ما ينصب(رويد ، بله ، هاء ، دونك ، عليك ، حيهل) و منها ما يرفع (هيهات ، شتان ، سرعان)
- أفعال ناقصة ترفع الاسم و تنصب الخبر (كان ، صار ، أصبح ، أمسى ، أضحى ، ظل ، بات ، مازال ، مابرح ، مافتئ ، مانفك ، مادام ، ليس)
- أفعال مقاربة ترفع اسما واحدا (كاد ، أوشك ، عسى ، كرب)
- أفعال مدح و ذم ترفع الاسم المعرف (نعم ، بئس ، ساء ، حبذا)
- أفعال أشك (ظننت ، حسبت ، خلت) و أفعال يقين (علمت ، رأيت ، وجدت) و الفعل (زعم) متوسط بين هذه الستة.